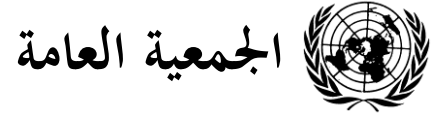


Distr.: General
15 April 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البندان 2 و 6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-05622(A)



* 2 0 0 5 6 2 2 *

أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/16 ومقرره 119/17، اللذين طلب فيهما المجلس إلى الأمانة أن تقدم سنوياً معلومات خطية محدّثة عن عمليات صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المحدث السابق (A/HRC/41/28)، عمدت الأمانة، سعياً منها إلى توحيد المعلومات ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل واستناداً إلى مقرر المجلس 119/17، إلى مواصلة توقيت تقديم التقارير المتعلقة بالأنشطة المدعومة من الصندوقين الاستئمانيين الخاصين بالاستعراض الدوري الشامل، وهما صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وبناء على ذلك، يُقدّم التقريران السنويان كلاهما إلى المجلس، اعتباراً من عام 2015، في دورته التي تُعقد في حزيران/يونيه. ويُقدّم هذا التقرير استعراضاً للتبرعات والنفقات، وبياناتاً بالأنشطة التي مُولت منذ تقديم التقرير السابق وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

2- وكانت مشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض عملية منذ بدء العمل بالآلية، مما يدل على التزام قوي بالآلية وقبولها كأداة بالغة الأهمية لمجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولم تكثف الدول الأعضاء بتجديد التزامها خلال عمليات الاستعراض وجلسات التحاور التي عقدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بل جدّته أيضاً إبان اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل والمناقشة العامة المعقودة في إطار البند 6 خلال الدورات العادية للمجلس. وجددت الدول الأعضاء أيضاً التزامها هذا من خلال كبار ممثليها في الجزء الرفيع المستوى من الجلسات العامة للمجلس.

3- وفي افتتاح الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، في 24 شباط/فبراير 2020، خاطب الأمين العام المجلس ووجه دعوة طموحة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، مؤكداً أن الاستعراض الدوري الشامل أداة بالغة الأهمية من أدوات الأمم المتحدة للمشاركة على الصعيد القطري.

4- ولا يزال الدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل عنصراً أساسياً، فهو يتيح للوفود المشاركة في تقديم التقارير الوطنية والمساهمة في جلسة تحاور عالمية ومستقلة ومحايده وغير ميسّسة، تُقدّم فيها توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، مع أخذ القدرات الوطنية في الاعتبار. وتسهم المشاركة بدعم من الصندوق الاستئماني أيضاً في إذكاء وعي الوفود بالحاجة إلى تنسيق جهود التنفيذ على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً، من خلال الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وتنبع هذه الحاجة في المقام الأول من أن المسائل الموضوعية التي تثار في عمليات الاستعراض الدوري الشامل كثيراً ما تجسّد توصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى وتكتمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على النحو الذي برز خلال اجتماعي الفترة الفاصلة بين الدورات للتحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030 اللذين عقدهما مجلس حقوق الإنسان في 16 كانون الثاني/يناير، و3 كانون الأول/ديسمبر 2019 عملاً بقرار المجلس 24/37.

ثانياً- الوضع المالي للصندوق

5- يبيّن الجدول 1 الوضع المالي المفصّل للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بيان الإيرادات والنفقات).

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
(بدولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات	
147 167,01	التبرعات الواردة في عام 2019
150 000,00	حكومة الصين (تم التعهد بها في عام 2018 ودفعت في عام 2019)
296,67	مكاسب/خسائر أسعار الصرف
20 926,50	الفائدة وإيرادات متنوعة
318 390,18	مجموع الإيرادات
النفقات	
42 240,11	تكاليف الموظفين
-	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
3 842,54	سفر الموظفين
179 496,78	سفر الممثلين/المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
2 600,00	خدمات تعاقدية
26 692,81	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
-	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
19 445,72	المنح (>50 000 دولار) والزومات
35 244,26	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
309 562,22	مجموع النفقات
-	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
8 827,96	صافي زيادة (نقصان) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
904 638,73	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2019
-	التسويات الأخرى (الفترة السابقة)
-	الالتزامات غير المدفوعة
913 466,69	مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

6- وقدم 19 بلداً مساهمات مالية إلى الصندوق منذ إنشائه. وساهمت الصين بما مجموعه 250 000,00 دولار، تم التعهد بتقديم 150 000,00 دولار منها في عام 2018 واستلمت تلك المساهمات في عام 2019. وعلاوة على ذلك، قدمت منظمة حكومية دولية في عام 2019، لأول مرة، مساهمة إلى الصندوق فقد ساهمت المنظمة الدولية للفرنكوفونية بمبلغ 47 167,01 من الدولارات.

7- ونظراً إلى أن الصندوق لا يحظى بنمط للإيرادات يمكن التنبؤ به، يُحتفظ بانتظام بقدر كبير من الموارد كاحتياطي للأنشطة المستقبلية، وقد وافقت أمانة الصندوق على جميع الطلبات، بما يتماشى مع اختصاصات الصندوق، لإتاحة المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - الأنشطة

ألف - السفر لحضور الاجتماعات

8- عملاً باختصاصات الصندوق، يُقدّم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، دعم مالي لتغطية تكاليف سفر ممثل حكومي رسمي واحد إلى جنيف للمشاركة في الأنشطة التالية:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي يُستعرض فيها بلد الممثل؛

(ب) الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان، التي تُعتمد فيها نتائج استعراض بلد الممثل.

9- ويغطي الصندوق أيضاً تكاليف سفر الممثلين الرسميين (ممثل واحد في كل وفد) للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي هي أعضاء في مجلس حقوق الإنسان وليست لها بعثة دائمة في جنيف، وذلك للعمل كمقررين (أي أعضاء المجموعة الثلاثية).

10- ومن بين 42 دولة من الدول التي اعتُبرت مؤهلة للاستفادة من المساعدة المقدمة من الصندوق لتغطية تكاليف السفر، استفادت 26 دولة في عام 2019 من المساعدة المالية للمشاركة في دورات الفريق العامل التي تستعرض فيها تلك الدول أو لحضور الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان وهذه الدول هي: أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، أوروغواي، بليز، بوتان، تشاد، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دومينيكا، السلفادور، السنغال، شيلي، غامبيا، فانواتو، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، كوستاريكا، مدغشقر، مصر، مقدونيا الشمالية، موريشيوس، اليمن. وحصل ما مجموعه 31 مندوباً على تمويل.

11- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 30/6 بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تواصل الأمانة تشجيع الدول على النظر في إمكانية أخذ الجوانب المتعلقة بالتوازن بين الجنسين بعين الاعتبار في تشكيل وفودها وفي تقاسم المسؤوليات فيما بين أعضائها. ومن أصل 31 مندوباً حصلوا على مساعدة من الصندوق في عام 2019، كانت هناك 13 امرأة و18 رجلاً.

12- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عندما بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مع معظم مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة، العمل بنظام أوموجا، تغيرت الطريقة التي تُعالج بها ترتيبات السفر. فحالما تطلب أية حكومة المساعدة من الصندوق، تُخَطّر بالاستحقاقات الرسمية المتعلقة بالسفر وبدل الإقامة اليومي. ويُطلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وضع الترتيبات الضرورية لإصدار التذاكر ودفع قيمتها مقدماً. ويُدفع بدل الإقامة اليومي على دفعتين، تُدفع أولاهما، التي تمثل 75 في المائة من المبلغ الإجمالي، مقدماً إما بتحويل مصرفي أو لدى الوصول إلى جنيف، ويُسدّد المبلغ المتبقي والمصاريف النثرية المدفوعة في محطات السفر بعد انتهاء البعثة وبعد تقديم المستندات المطلوبة.

13- ومع ذلك، يتطلب الحجز المباشر للتذاكر تخطيطاً مسبقاً، لأن الحكومات مطالبة بتسمية مندوبيها خلال مهلة كافية كيما يتسنى للأمانة وضع ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وفقاً لسياسات السفر

الرسمية للأمم المتحدة. إلا أنه، لم يعد بالإمكان العمل بالترتيبات السابقة الخاصة بتسديد نفقات السفر بأثر رجعي في الحالات التي يتعذر فيها الحجز المباشر للتذاكر. ومما لا شك فيه أن عدم إتاحة خيار تسديد نفقات السفر بأثر رجعي، في إطار نظام أوموجا، كان له تأثير كبير على الدعم المقدم إلى الدول.

14- ويبين الجدول 2 أدناه النفقات السنوية لسفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان.

الجدول 2

نفقات سفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان

السنة	عدد البلدان التي حصلت على تمويل	المبلغ المدفوع (بدولارات الولايات المتحدة)
2008	6	16 885,00
2009	17	23 568,00
2010	23	39 942,00
2011	21	11 698,00
2012	3	11 295,00
2013	6	35 176,00
2014	15	53 939,00
2015	23	95 512,00
2016	26	82 300,25
2017	15	55 912,27
2018	22	228 584,06
2019	26	179 496,78
المجموع		834 308,36

باء- التدريب

15- تجيز اختصاصات الصندوق تمويل جلسات الإحاطة قبل انعقاد دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، لمساعدة البلدان في عملية التحضير. وتتألف تلك الجلسات عادةً من أجزاء الجلسات العامة والمناقشات التي تعقدها فرق العمل الفرعية والتي يُنظر خلالها في سياسات وإجراءات وطرائق الاستعراض الدوري الشامل، وتبادل المعلومات، ومناقشة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنظيم المشاورات الوطنية، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات (ما يسمى بالآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة)، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في جلسات التحاور التي يعقدها الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان في جلسات عامة.

16- وأقرّ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 29/35، بالدور الحاسم الذي تضطلع به البرلمان في أداء جملة من الأمور، منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بطرق منها دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما التوصيات التي تحظى بتأييد الدولة المعنية

في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتصدر الإشارة إلى أن غالبية التوصيات الصادرة في سياق الاستعراض الدوري الشامل تقتضي اتخاذ إجراءات برلمانية أو تنطوي على اتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

17- ومن منظور خطة إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2021، فمن شأن زيادة التركيز على البرلمانات باعتبارها عاملاً تمكينياً أساسياً في أي نظام وطني لحماية حقوق الإنسان أن تمكن المفوضية السامية لحقوق الإنسان من تحقيق نتائج في جميع الركائز. ومن شأن تعزيز دور البرلمانات في أعمال حقوق الإنسان، من خلال الرقابة والمهام التشريعية ومهام الميزنة التي تضطلع بها البرلمانات، أن يعزز تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان؛ ويربط حقوق الإنسان ربطاً أفضل بجهود التنمية وعمليات الميزنة الوطنية؛ ويساعد في كشف انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها ويمكّن من منع وقوعها؛ ويحسن المساواة ومكافحة التمييز، ولا سيما من خلال الجهود التشريعية؛ ويعزز المساءلة من خلال الرقابة؛ ويحسن المشاركة، باعتبار البرلمانات هيئات انتخابية تتمتع بإمكانية التواصل المباشر مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

18- وفي عام 2019، استُخدم الصندوق استخداماً فعالاً في تعزيز دور البرلمانات واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي 13 و 14 حزيران/يونيه 2019، دعم الصندوق حلقة عمل بشأن دور البرلمانين الناطقين بالفرنسية في العملية اشتركت في تنظيمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة أعضاء البرلمانات على المشاركة في جميع مراحل العملية، بما في ذلك في إعداد التوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل وبحثها وتنفيذها. وحضر الاجتماع أربعة عشر عضواً من البرلمان من البلدان التالية: المغرب بوركينا فاسو وبوروندي ورومانيا وسويسرا وغابون وفرنسا ومالي والمغرب.

19- وحضر حفل الافتتاح فريق سفراء البلدان الفرنكوفونية وممثلو الاتحاد البرلماني الدولي. وأعقب ذلك إحاطة عن نتائج حلقة العمل دون الإقليمية التي عقدت في داكار في تموز/يوليه 2018 واشتركت في تنظيمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وتناولت حلقة العمل قضايا موضوعية تتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان المتعلق بإسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل (A/HRC/38/25)، ومشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان (A/HRC/38/25، المرفق الأول). واستمع المشاركون في حلقة العمل إلى ما قيل عن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالعمل مع آليات حقوق الإنسان والتحديات التي يواجهها أعضاء البرلمان.

20- وفي الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه 2019، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنظيم حلقة دراسية لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان بعنوان "المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان: تحديد الممارسات الجيدة وفرص العمل الجديدة". وشارك في الحلقة الدراسية أكثر من 90 عضواً من أعضاء البرلمان من 36 بلداً. وتبادل المشاركون أمثلة على التعاون البرلماني في مجال حقوق الإنسان والمشاركة البرلمانية في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وشددوا على أهمية الدور الذي يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في توجيه ودعم البرلمانات في هذه المهام. ودرس المشاركون أيضاً أمثلة ملهمة للتعاون بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ونظروا في الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتهيئة بيئة يمكن فيها لأصحاب المصلحة الوطنيين في مجال حقوق الإنسان أن يعملوا بجرية وفعالية. ونظر المشاركون أيضاً في مشاريع المبادئ المذكورة أعلاه بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان. وكما لاحظ عدة متكلمين، كانت الحلقة الدراسية فرصة ممتازة لمناقشة

الحاجة إلى زيادة مشاركة البرلمانات مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والاتفاق على هذه الحاجة.

21- ومنذ أيار/مايو 2017، تنظم المفوضية السامية لحقوق الإنسان جلسات إحاطة غير رسمية أثناء دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لفائدة أعضاء الوفود المشاركة في الاستعراض، ولا سيما أولئك الذين سافروا من عواصم بلدانهم. أما جلسات الإحاطة التي عقدت خلال الأسبوعين الأول والثاني من كل دورة الدورات، فقدت إلى الوفود الزائرة لمحة عامة عن عمليات المتابعة والتدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، ولا سيما، في سياق الاستعراض الدوري الشامل في ضوء الممارسات الجيدة المتبعة حالياً. ولأقت جلسات الإحاطة قبولاً حسناً لدى الدول الأعضاء، وسوف يستمر تقديمها بصورة منهجية إلى الوفود أثناء دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

رابعاً – الاستنتاجات

22- ذكر الأمين العام، في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاتنقائية والحياد والموضوعية (A/72/351)، أن زيادة التركيز على متابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان تتيح لمنظومة الأمم المتحدة فرصة للتفاعل مع الدول الأعضاء. وذكر أيضاً أن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون من خلال آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، يوفر أساساً هاماً يتيح للدول أن تحقق نتائج أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي حماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري على حد سواء. وأشار إلى أن المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن تستند إلى هذه التوصيات وأن تُقدّم في إطار تعاون وشرابة أوثق مع الدول الأعضاء، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

23- وتعد التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بتأييد الدول، من أفضل مداخل التعاون مع منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. ويمكن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وربطها بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، الأمم المتحدة من دعم الدول في تحقيق نتائج ملموسة على صعيدي تعزيز حقوق الإنسان وبلوغ غاياتها الإنمائية على حد سواء.

24- وسلط الضوء أيضاً في حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدت في 26 شباط/فبراير 2018، خلال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، على أن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل يمكن أن تكون مدخلاً للتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الجهات المانحة، وللإجراءات التي تتخذها هذه الجهات. وشملت المواضيع المشتركة فيما أدلى به من بيانات وقُدّم من مداخلات في حلقة النقاش، أهمية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وإمكانية أن يسهم استخدام التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان استخداماً أفضل وأكثر تركيزاً في العمل المضطلع به على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل في دعم الجهود الرامية إلى منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وإلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

25- وذكرت نائبة الأمين العام في حوار مع مجلس حقوق الإنسان في 7 آذار/مارس 2019 أن البلدان يمكنها أيضاً إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعانة بعمليات

الإبلاغ عن حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل، التي من شأنها أن تفسح مجالاً للمناقشة والتعاون بين أصحاب المصلحة، وأشارت إلى أن عمليات الاستعراض هذه يمكن أن تكمل الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها عن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، إلى أن منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في وضع جيد يمكنها من دعم جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال استخدام توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالتأييد (A/HRC/41/25، الفقرة 9).

26- وبحث مجلس حقوق الإنسان، خلال اجتماعه الأول من اجتماعي الفترة الفاصلة بين الدورات للتعاون والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعقود في 16 كانون الثاني/يناير 2019، جوانب عديدة من جوانب العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ومن أهم الاستنتاجات التي خلص إليها المشاركون في ذلك الاجتماع، ضرورة إدماج تنفيذ الأهداف إدماجاً متزايداً في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن تستفيد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على نحو أفضل من نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة بغية الاسترشاد بها في تخطيطها لتنفيذ الأهداف، ومتابعة التنفيذ والإبلاغ عنه، بما في ذلك في إعداد تقارير الاستعراض الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي النظر فيها. وخلص المشاركون إلى أنه ينبغي للدول والجهات المعنية الأخرى أن تواصل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال إدماج ومواءمة جهود تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

27- وفي الاجتماع الثاني من اجتماعي الفترة الفاصلة بين الدورات للتعاون والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي عقد في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، أكد المشاركون من جديد أن العلاقة غير القابلة للتجزئة والمتعاضدة بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030 حاسمة لضمان تسريع إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول نهاية العقد. وخلص المشاركون إلى أن تعزيز المساءلة عن تنفيذ الأهداف أمر ضروري، وأن عمل آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، يمكن أن يعزز الإبلاغ عن الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك تقديم معلومات عن الجهود المبذولة لتحديد أولئك الذين تُركوا خلف الركب والأولويات المحددة للعمل والموارد المحددة الأهداف. وسلط الضوء على نطاق واسع على الاستعراض الدوري الشامل خلال الاجتماع بوصفه مدخلاً رئيسياً لزيادة فعالية تقديم التقارير، وتعزيز المساءلة، والنهوض بتنفيذ الأهداف، والإسهام في جهود الوقاية.

28- وأبرز الأمين العام أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل للنهوض بخطة عام 2030 في بيانه المعنون "أسمى التطلعات: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"⁽¹⁾، وشجع على استخدام آليات حقوق الإنسان استخداماً كاملاً، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي. ودعا أيضاً إلى الاستفادة على نحو أفضل من نتائج الاستعراض الدوري الشامل في التخطيط الإنمائي

(1) انظر www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf. وانظر أيضاً <https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2020-02-24/human-rights-council-remarks-the-highest-aspiration>

الوطني وفي المتابعة والإبلاغ، بما في ذلك ما يتعلق بالأهداف وفي إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وعلاوة على ذلك، ذكر الأمين العام أن الأمم المتحدة ستستخدم على نحو أكمل أدواتها ومدخلها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، كأساس لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصه واحتياجاته وتنفيذ خطة عام 2030.

29- وفي عام 2020، سيصدر الأمين العام توجيهات عملية بشأن كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من الاستعراض الدوري الشامل لإحداث الأثر المرجو على الصعيد القطري لجميع موظفي الأمم المتحدة في المقر وفي البعثات وفي الأفرقة القطرية، مع تحديد الاستعراض الدوري الشامل بوصفه مدخلاً للعمل مع الدول الأعضاء. وينبغي أن تساعد التوجيهات كيانات الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان بما يتماشى مع ولاياتها ودعمها لغايات ومؤشرات محددة من أهداف التنمية المستدامة.

30- ومنذ بدء جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة، وجهت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رسائل إلى وزراء خارجية عدد من البلدان في أعقاب اعتماد مجلس حقوق الإنسان الوثائق الختامية ذات الصلة تتضمن إساءة المشورة، وتحديد المجالات التي تتطلب إيلاءها اهتماماً خاصاً على مدى السنوات الأربع والنصف القادمة إلى حين حلول الجولة المقبلة، وعرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه الرسائل دعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة ككل بقيادة المنسقين المقيمين.

31- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل تيسير مشاركة ممثلي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وقُدِّمت المساعدة أيضاً إلى تلك الدول، بناءً على طلبها، لتمكينها من المشاركة في عملية اعتماد الوثائق الختامية المتعلقة بها من جانب مجلس حقوق الإنسان في جلساته العامة. وفي هذا الصدد، تابعت الأمانة سير تلك الجهود مع الوفود من خلال اتباع نهج أكثر استباقية يشمل توجيه رسائل محددة الهدف لضمان استفادة جميع الدول المستحقة للمساعدة المقدمة في إطار صندوق التبرعات من هذه الفرصة.

32- ومنذ بدء عملية الاستعراض الدوري الشامل، واعترافاً بالتحدي المتأصل المتمثل في الحرص على أن تكون المشاركة فيها عملية بالفعل، روعيت احتياجات أقل البلدان نمواً والعقبات التي تعترضها. ولا غنى عن الاضطلاع بأنشطة توعية منتظمة لضمان مشاركة الدول المحدودة الموارد التي ليس لها تمثيل في جنيف، فضلاً عن جميع الدول الأخرى، مشاركةً مستنيرةً ومنتظمةً وكاملةً.

33- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكثف الأمانة بمساعدة الدول على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل فحسب، وإنما أيضاً على فهم عملية الاستعراض باعتبارها عملية كاملة، ولا سيما على الصعيد الوطني، مع التركيز على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولات السابقة. وتسهم الأنشطة التي دعمها الصندوق في فهم عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك حلقة العمل المشتركة مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية والحلقة الدراسية التي نُظمت بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز دور البرلمان والجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، من أجل أداء جملة أمور، منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، وجلسات الإحاطة التي تنظمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ أيار/مايو 2017، خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لفائدة أعضاء الوفود المشاركة في استعراض بلدانها. وتمكن حلقات العمل وجلسات الإحاطة هذه الدول الأعضاء من تبادل ما تتبعه من ممارسات فضلى في عمليتي التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير

أيضاً، شجعت الأمانة الدول على تعيين ممثل رفيع المستوى من آليتها الوطنية للإبلاغ والمتابعة عضواً في وفدها المستفيد من المساعدة المقدمة من الصندوق لتغطية تكاليف السفر.

34- ويؤدي صندوق التبرعات الاستثماري من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل دوراً أساسياً في كفالة حضور العديد من أعضاء الوفود. وهو يتيح لهؤلاء الأعضاء المشاركة والمساهمة في تقديم التقارير الوطنية التي تصف تنفيذ التوصيات السابقة على الصعيد الوطني، مما يسهم بدوره في عقد جلسة تحاور عالمية ومستقلة ومحيدة وغير مسبقة، تسهم جودتها في تقديم توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، مع أخذ القدرات الوطنية في الاعتبار. وستواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان استخدام الصندوق على هذا النحو الاستراتيجي، الذي يسهم في زيادة فهم عملية الاستعراض على أنها عملية كاملة، ولا سيما على الصعيد الوطني، تُركّز على تنفيذ التوصيات.